

مؤشر إتاحة المعلومة في الجزائر وأثره على البحث العلمي: دراسة استقصائية حول دور

البيانات المفتوحة في تطوير الإنتاج المعرفي

Algeria's Information Accessibility Index and Its Impact on Scientific Research:

The Role of Open Data in Knowledge Production

سباع باهي^{*1} ، مفتاح قياش²¹ جامعة الجزائر 3 إبراهيم شيبوط (الجزائر)، bahi.sebaa@univ-alger3.dz² المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)، meftah.kaiach@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/15 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/10

ملخص:

سعت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين إتاحة المعلومات وجودة البحث العلمي. باستخدام منهج وصفي استقصائي، تم جمع البيانات عبر استبيان إلكتروني طُبق على عينة قصدية من الأساتذة الجامعيين والباحثين وطلبة الدكتوراه. كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تحسين إتاحة المعلومات وزيادة فاعلية البحث العلمي، حيث يفسر متغير الإتاحة 26% من التباين في جودة المخرجات البحثية. كما أبرزت الدراسة أن المعوقات التنظيمية والمؤسسية (كنقص التنسيق والبيروقراطية) تشكل التحدي الأكبر أمام الباحثين. أوصت الدراسة بتبني استراتيجيات متكاملة لمعالجة العوائق الهيكلية وتعزيز الشفافية وثقافة المشاركة داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

كلمات مفتاحية: إتاحة المعلومة، البحث العلمي، الوصول المفتوح، قواعد البيانات

Abstract:

This study examined the relationship between information accessibility and scientific research quality using a descriptive survey methodology. Data was collected via an online questionnaire targeting a purposive sample of university professors, researchers, and PhD students. Results revealed a statistically significant positive relationship, with information accessibility explaining 26% of the variance in research quality. Organizational barriers (bureaucracy, poor coordination) were identified as the main constraints, while financial

obstacles were secondary. The study recommends implementing integrated strategies to address structural barriers and promote institutional transparency.

Keywords: Information Accessibility; Scientific Research; Open Access; Databases.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

كما قال ويليام إدواردز ديمنغ: "بدون بيانات، أنت مجرد شخص آخر لديه رأي"، وانطلاقاً من هذا التصور، يصبح من الواضح أن تعزيز الوصول إلى المعرفة وبناء بيئة بحثية أكثر شمولاً، لا يتحققان إلا عبر تجاوز الحواجز التي تفصل بين البحث العلمي ومصادر البيانات المفتوحة، ولا جدال في أن البحث العلمي يكتسب اليوم أهمية محورية في تقدم الأمم وتنافسيتها، غير أن بلوغ نتائج علمية مرضية وذات أثر ملموس يتطلب تضافر مجموعة من العوامل، يأتي على رأسها إتاحة المعلومة.

ولغرض توضيح هذه الفكرة، يمكن التوقف عند بعض المؤشرات الإحصائية التي تعكس من جهة مستوى إتاحة المعلومات، ومن جهة أخرى كفاءة البحث العلمي، وذلك من أجل إبراز العلاقة التفاعلية بينهما.

تشير المعطيات المستخلصة من مؤشر (Nature Index) والذي يستخدم لتقييم الأداء العلمي، ومن مؤشر الحق في الحصول على المعلومات (RTI Rating)، إلى وجود علاقة واضحة بين القوانين والتشريعات القوية التي تسمح بالوصول إلى المعلومات العامة وبين المكانة العلمية للدول، إذ أن المجتمعات التي تمتلك قوانين فعالة في هذا المجال، غالباً ما تتبوأ المراتب المتقدمة في النشر العلمي والإنتاج المعرفي.

وعلى سبيل المثال تحتل كل من ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وفرنسا أعلى عشر مراتب بالنسبة لمؤشر الحق في الحصول على المعلومات (RTI) لسنة 2021، وفي الجهة المقابلة تسجل هذه الدول معدلات مرتفعة، فيما يخص مؤشر حصة الدول من

الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية المرموقة لعام 2024، حيث جاءت النتائج على التوالي: 4.555% ، 3.967% ، 21.473% ، 2.316% (Nature Index، 2024). Centre for Law and Democracy; Access Info Europe (2021)

بناءً على ذلك، تبرز إشكالية محورية في السياق الجزائري، إذ أن غياب معطيات دقيقة ومحدثة حول مؤشر إتاحة المعلومة، مقارنة بمؤشرات البحث العلمي، يخلق فراغاً معرفياً يحول دون تقييم فعالية السياسات البحثية وقياس أثرها الحقيقي، هذا الغياب هو ما دفعنا إلى إنجاز هذه الدراسة الاستقصائية، التي تهدف إلى رصد واقع إتاحة المعلومة في الجزائر، وفهم انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على كفاءة البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية وإنتاج المعرفة، ومنه نقوم بصياغة التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يؤثر مستوى إتاحة المعلومة في الجزائر على فعالية وكفاءة البحث العلمي الاجتماعي؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما واقع إتاحة المعلومة والبيانات المفتوحة في الأوساط الأكاديمية والبحثية الجزائرية في الحقول الاجتماعية؟
- ✓ كيف ينعكس غياب أو توفر قواعد البيانات على إنتاجية الباحثين ونوعية بحوثهم؟

✓ ما أبرز العراقيل أو الأسباب التي تحد من وصول الباحثين إلى المعلومة؟

✓ هل يوجد تأثير واضح لإتاحة المعلومة على جودة البحث العلمي؟

2. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الحاجة إلى بناء مؤشر محلي مكيف، لإتاحة المعلومة وقياس انعكاسه على البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في الجزائر، غياب دراسات محلية أو حتى إقليمية متخصصة حول الجزائر، غياب معطيات عن الجزائر في

العديد من المؤشرات الدولية التي تناولت إتاحة المعلومة على غرار مؤشر (Global Data Barometer) أو مؤشر (RTI Rating) من جهة، والبحث العلمي من جهة أخرى، تسليط الضوء على شكوى متوارثة بين العديد من الطلبة والباحثين في مختلف أطوارهم التعليمية، ومراحلهم البحثية، ألا وهي غياب المعلومة، يمكن القول أن من بين أهم ما يميز هذا البحث أنه يركز على قاسم مشترك بين مختلف ميادين البحث وهو المعلومة، حيث يسعى لرصد واقع إتاحة المعلومة بين الباحثين.

3. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في محاولة قياس مدى توفر المعلومة، أو إتاحتها بتعبير آخر للباحثين، وتأثيرها على إنتاجية البحث العلمي الاجتماعي، وكذلك السعي وراء فهم التحديات التي تواجه الباحثين، في الوصول الى المعلومات، تشكيل رؤية حول أهم مصادر البيانات المفيدة للباحثين، مع تقييم تأثير إتاحة المعلومة على جودة الابحاث ونشرها.

4. منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال الدراسة الاستقصائية، وظفنا استبيان كأداة لجمع البيانات، مجتمع الدراسة يتشكل من الباحثين والاساتذة الجامعيين في حقل العلوم الاجتماعية، لأنها تخدم تصورنا للموضوع، حيث قمنا بتصميم استبيان الكتروني باستخدام برنامج (Google Forms)، تبيننا أسلوب العينة القصدية وهي من الاساليب الغير عشوائية، وهذا لصعوبة تطبيق اسلوب العينة العشوائية في مثل هكذا دراسات لغياب قاعدة عامة للمعينة، تم اعداد الاستبيان وتوزيعه عبر مختلف القنوات الرقمية من مواقع تواصل اجتماعي، برامج محادثة، بريد الكتروني شخصي ومهني وغيرها، حتى نصل إلى حجم العينة المطلوب من المبحوثين.

تناول الاستبيان ثلاثة أبعاد، البعد الأول للبيانات العامة، البعد الثاني تناول إتاحة المعلومة، أما البعد الثالث تناول تأثير إتاحة المعلومة على البحث العلمي، وفي الأخير ختمنا

الاستبيان بمجموعة من الأسئلة المفتوحة لجمع مجموعة من الآراء والتوصيات والاقتراحات، جاءت أسئلة الاستبيان متنوعة بين المغلق والمفتوح.

استخدمنا مزيج من الأدوات الإحصائية البسيطة والمتقدمة، بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة معتمدين في ذلك على بعض البرامج الإحصائية.

5. المدخل المفاهيمي:

1.5 مفهوم إتاحة المعلومة:

1.1.5 التعريف الاصطلاحي:

يعرف الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات إتاحة المعلومات على أنها "القدرة على تحديد موقع المعلومات والوصول إليها واستخدامها بشكل فعال، بما يتضمن القضاء على الحواجز المادية والرقمية والقانونية والمالية التي تحول دون الوصول العادل إلى المعلومات". (International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)، 2024).

يمكن تعريف إتاحة المعلومة على أنها "الحق بتيسير وتسهيل طرق وسبل الباحث للحصول على المعلومات، أو وصول المعلومة إليه بأي طرق كانت وفي أي وقت وبأقل التكلفة" (ر.ع.، 2020)

وفق تعريف آخر للإتاحة بأنها "إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات، المتوافرة بالمكتبة أو مراكز المعلومات بشكل مادي أو مختزنة إلكترونياً في أوعية التخزين بها، أو من خلال إمكانات الوصول إليها بواسطة شبكات للمعلومات المتاحة لمجتمعها" (ر.ع.، 2020)

2.1.5 التعريف الاجرائي:

يمكن تعريف إتاحة المعلومة إجرائياً بأنها مجموعة العمليات والممارسات التي تُسهم في ضمان وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات المتوفرة في مختلف المؤسسات سواء كانت أكاديمية، حكومية، أو خاصة. تتجسد هذه الإتاحة في تسهيل الوصول المادي أو الإلكتروني إلى البيانات والمعارف، بما في ذلك توفيرها في الوقت المناسب وبأقل

التكاليف المادية والجهد البحثي، مما يضمن تدفقاً سلساً للمعلومات يدعم العملية البحثية في مختلف المجالات."

ولا تتحقق إتاحة المعلومة إلا عن طريق تجسيد الأبعاد الجوهرية التالية:

- ✓ الشفافية: توفير المعلومات بشكل واضح وغير انتقائي.
- ✓ الحق القانوني في النفاذ: ضمان وجود تشريعات تنص على حرية الوصول.
- ✓ البيانات المفتوحة: نشر البيانات بصيغ معيارية متاحة للجميع.
- ✓ البنية التحتية الرقمية: وجود منصات تقنية داعمة لتداول البيانات بأمان وفعالية.
- ✓ البنية المعرفية: قدرة الأفراد (الباحثين) على استخدام أدوات البحث المتقدمة، وقواعد البيانات بكفاءة، بما يشمل الوعي بأهمية البيانات المفتوحة، مما يعزز معايير الأمان.
- ✓ البنية الثقافية للمجتمع: درجة تقبل المجتمع والمؤسسات، لمبدأ مشاركة المعلومات كجزء من الثقافة العامة.

2.5 مفهوم البحث العلمي:

1.2.5 من المنظور المنهجي:

يتباين المفهوم الاجرائي للبحث العلمي باختلاف السياقات المعرفية، حيث يشير بريمان إلى أن البحث العلمي هو عملية منهجية منظمة، تهدف إلى اكتشاف الحقائق أو تفسير الظواهر أو تطوير المعارف من خلال جمع البيانات وتحليلها، باستخدام أدوات وطرق علمية قابلة للتكرار والتحقق. (BRYMAN, 2016)

ويكتسي هذا المفهوم أبعاداً جديدة في ظل التحولات الحديثة، القائمة على التداخل المعرفي والبيانات المفتوحة.

2.2.5 من المنظور المعاصر (في سياق العلوم المفتوحة):

تعرف منظمة اليونسكو البحث العلمي المعاصر بأنه عملية ديناميكية قائمة على التعاون والشفافية، تستفيد من تكنولوجيا المعلومات في مشاركة البيانات والمنهجيات والنتائج، بهدف تسريع الابتكار وتعزيز إمكانية التحقق من المعرفة. (UNESCO، 2021)

تظهر التعاريف السابقة تطوراً مفاهيمياً في فهم البحث العلمي، فمن المنظور الكلاسيكي القائم على المنهجية الفردية حسب بريمان، يمثل تعريف منظمة اليونسكو نقطة تحول جوهريّة، حيث يعيد تعريف البحث العلمي كممارسة قائمة على التعاون المنهجي، والشفافية المعرفية، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤل جوهري: كيف تتحول إتاحة المعلومة من شرط خارجي، إلى ركيزة بنيوية في البحث العلمي المعاصر؟ وهذا ما سأنسعى لإبرازه من خلال المقاربات النظرية الموالية.

3.5 المقاربات النظرية:

تتعدد المقاربات النظرية لتفسير العلاقة بين البحث العلمي وإتاحة المعلومة، فبينما يركز نموذج الشفافية المعلوماتية (Piowar و Vision، 2013) على دور الانفتاح في تعزيز المصداقية، وهذا عن طريق إتاحة المعلومة والتي تسمح بتقليل عدم اليقين، فتمكن الباحثين من التحقق من البيانات وإعادة توظيفها، يرى نموذج التفاعل الثلاثي (Etzkowitz و Leydesdorff، 2000) أن إتاحة البيانات تُسرّع الابتكار عبر تعاون الفاعلين، هم الجامعة، الحكومة، والصناعة، حيث تمثل إتاحة المعلومة نقطة تقاطع محورية بين الأطراف الثلاثة، فهي تعزز الشفافية الحكومية وتدعم البحث الجامعي، وتفتح المجال أمام الابتكار، أي خلل يمس الأطراف الثلاث يؤدي إلى ضعف تراكم المعرفة، أما نظرية رأس المال المعرفي (Nonaka و Takeuchi، 1995) فتعامل المعرفة كأصل اقتصادي تزيد قيمته بالتشارك، حيث يصبح الوصول إلى البيانات والمعطيات ليس مجرد مطلباً علمياً، بل ضرورة اقتصادية، فيما يُبرز نموذج الحوكمة الرشيدة (UNESCO، 2021) البعد التنظيمي

لضمان عدالة التدفق المعرفي، إتاحة المعلومة مؤشر جوهري للحكمة الرشيدة، فالمجتمعات التي توفر بيناتها بشكل مفتوح تسجل مستويات أعلى في مؤشرات الشفافية والمساءلة، وهو ما ينعكس بدوره على ثقة المجتمع البحثي في البيانات الرسمية، هذا الربط يعزز فرضية أن تحسين البحث العلمي مرتبط بتحسين الحوكمة المعلوماتية. هذا التنوع النظري يفرض تحليلاً نقدياً، لمدى كفاية كل نموذج في تفسير تعقيدات العلاقة القائمة بين إتاحة المعلومة وجودة البحث العلمي.

بعد أن تناولنا في الجانب النظري مختلف المفاهيم والأطر المرتبطة بإتاحة المعلومة وأثرها على البحث العلمي، يبقى من الضروري الانتقال إلى الواقع الميداني لبلورة تصور حول البيئة الجزائرية، فالتصورات النظرية وحدها لا تكفي لتفسير التحديات اليومية التي يواجهها الباحثون، وهو ما استدعى الاعتماد على الدراسة الاستقصائية كخطوة ميدانية تسمح بالاقتراب من تجاربهم وآرائهم بشكل مباشر، بهدف الكشف عن مستوى توفر المعلومات ومدى تأثيرها الفعلي على جودة البحث العلمي وإنتاجيته.

6. عرض وتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية:

في إطار جمع البيانات الميدانية، تم الاعتماد على استبيان إلكتروني وُزِع عبر عدة قنوات رقمية لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أفراد مجتمع الدراسة، حيث جرى إرسال الاستبيان عبر البريد الإلكتروني لعدد معتبر من الباحثين والأكاديميين، إضافة إلى نشره في مجموعات عبر منصة فيسبوك تضم آلاف المتابعين من الأساتذة والمهتمين بالشأن البحثي، وكذلك مشاركته ضمن مجموعة عبر تطبيق فاير تضم ما يقارب 250 عضواً، إلى جانب وسائل رقمية أخرى مشابهة. وقد مكنت هذه الاستراتيجية من ضمان وصول الاستبيان إلى الفئة المستهدفة بدقة، وهم الأساتذة الجامعيون والباحثون.

أجري هذا الاستبيان على مدار ثلاثة أسابيع، في الفترة زمنية الممتدة من (26 أوت 2025) إلى (08 سبتمبر 2025)، ورغم أن هذه الفترة لم تكن طويلة نسبياً، إلا أنها اعتُبرت الحد الأقصى الممكن لإتمام الدراسة، وقد أتاح مع ذلك فرصة مقبولة لتجميع البيانات، حيث بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 115 استبيان، جميعها صالحة للتحليل، نظراً لاعتماد خاصية إلزام المبحوثين بالإجابة على كافة الأسئلة قبل إمكانية تسجيل وإرسال الاستبيان. وهو ما أتاح قاعدة بيانات ممكن أن تعكس آراء المشاركين بشكل شامل وموثوق.

1.6 تحليل البيانات العامة للمبحوثين:

جاءت خصائص المشاركين في الدراسة الاستطلاعية والبالغ عددهم 115 مبحوث على النحو التالي: كان 69 (60%) من الذكور و46 (40%) من الاناث، بشكل عام معظم المشاركين يتجاوز عمرهم 35 سنة، لكن الغالبية من المبحوثين تراوحت أعمارهم بين 35 و 44 سنة بنسبة 53%، و أكبر من 45 سنة بنسبة 39.1%، تظهر النتائج كذلك أن 40.9% من عينة الدراسة لديهم خبرة في مجال البحث العلمي من 8 إلى 15 سنة، 34.8% منهم فاقت خبرته 15 سنة، ولعل هذا يتناسب مع الشرائح العمرية المسجلة، أظهرت النتائج كذلك أن 75.7% من المبحوثين ينتمي إلى سلك الأساتذة الجامعيين، 15.7% طلبة دكتوراه أما البقية يمثلون باحثين مستقلين، ولعل ما خلق هذا التحيز لسلك الأساتذة الجامعيين هي مواقع التواصل الاجتماعي التي قصدها بحكم معرفتنا المسبقة بها بسبب انتمائنا الى القطاع، كما تم الاعتماد بشكل واسع على البريد الالكتروني ، سواء الشخصي أو المهني الخاص بالأساتذة الجامعيين، والذي جرى جمعه من خلال المواقع الرسمية للجامعات الجزائرية عبر مختلف مناطق الوطن، الامر الذي ساهم في رفع نسبة المستجيبين من الأساتذة، مما يعكس انخراط الفاعلين الاساسيين في مجال البحث العلمي في هذه الدراسة.

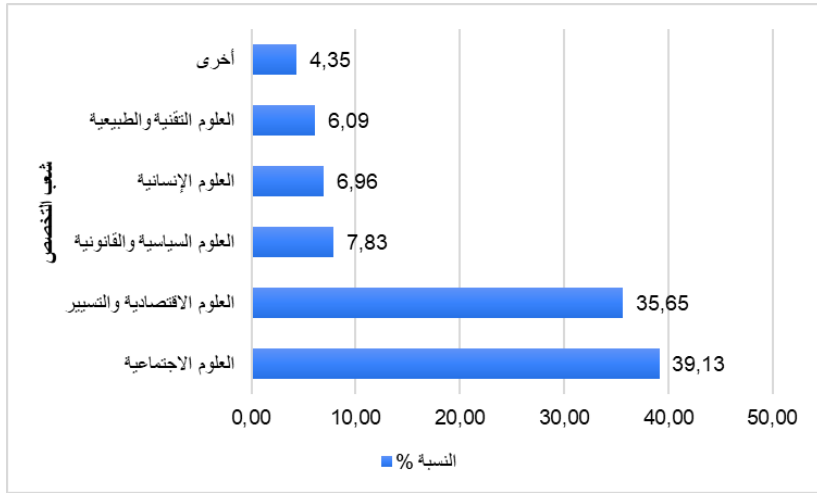
الجدول 1: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	69	60
	أنثى	46	40
	المجموع	115	100
العمر	أقل من 25 سنة	1	0.9
	25-34 سنة	8	7.0
	35-44 سنة	61	53.0
	45 سنة فأكثر	45	39.1
	المجموع	115	100
الخبرة	من 1-3 سنة	13	11.3
	من 4-7 سنوات	15	13
	من 8-15 سنة	47	40.9
	أكثر من 15 سنة	40	34.8
	المجموع	115	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

بالنسبة للتخصصات الأكاديمية، تشير نتائج توزيع العينة إلى أن العلوم الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 39.13% من مجموع الباحثين، وهو ما يعكس الاهتمام المباشر لهذه الفئة بقضايا إتاحة المعلومة لارتباطها الوثيق بالبحث في الظواهر الاجتماعية وما تفرضه من حاجة ملحة إلى مصادر بيانات متنوعة، تليها العلوم الاقتصادية والتسيير بنسبة 35.65%، مما يعكس بدوره أهمية الوصول إلى البيانات في مجالات تتطلب مؤشرات كمية ومعطيات دقيقة مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والمؤسسية، سواء الحكومية أو الخاصة، أما العلوم السياسية والقانونية (7.83%) فتمثل شريحة ذات صلة وثيقة بالسياسات العامة والتشريعات المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات، ومن جهة أخرى أظهرت بقيت التخصصات حضوراً متفاوتاً يبقا محدوداً، لكنه يثري التحليل ويساهم في تعزيز التنوع للدراسة. أنظر الشكل رقم 01.

الشكل 1: توزيع المبحوثين حسب الشعب والتخصصات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

2.6 تحليل محاور الاستبيان:

1.2.6 إمكانية الوصول إلى المعلومات:

من خلال السؤال الذي طرح على عينة الدراسة حول المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في الحصول على المعلومات، أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين يفضلون بدرجة أكبر المصادر المتاحة مجاناً وسهلت الولوج، على حساب المصادر المدفوعة، حيث شكلت كل من المواقع الإلكترونية العامة (23.47%)، المصادر المفتوحة (19.73%) و المكتبات الجامعية (18.93%) النسبة الأعلى من حيث الاستخدام مقارنة ببقية البدائل، كما برزت وسائل التواصل الأكاديمي (مثل Academia و ResearchGate) كمصدر مهم لكنه ثانوي بنسبة (15.47%)، في حين جاءت قواعد البيانات الإحصائية الحكومية (13.33%) وقواعد البيانات المدفوعة (7.47%) بدرجة أقل من حيث الاعتماد.

أظهرت النتائج كذلك أن في المتوسط يعتمد الباحثين على 4 مصادر، وهذا يعكس استراتيجية بحث متنوعة ومرنة، لكن مع هذا لم يذكر الباحثين أي مصدر آخر خارج القائمة المحددة مسبقاً، بالرغم من وجود العديد من المصادر المتعارف عليها في أوساط

الباحثين، تم ذكر منصة (SNDL) مرة واحدة بالرغم من أنها تمثل أهم مصدر من مصادر الوصول المؤسسي لقواعد البيانات، ويرجع هذا ربما لغياب الوعي الكافي بها بين المبحوثين. أظهرت النتائج المستقات من السؤال المتعلق بمهارات البحث العميق عبر الانترنت واستخدام قواعد البيانات الأكاديمية، أن 42.6% من المبحوثين ظهر بمستوى جيد، بمعنى يتمكنون غالباً من إيجاد ما يبحثون عنه لكن يواجهون بعض الصعوبات أحياناً، في حين أن 33.9% أقر أن مستواه متوسط، أي يستخدم محركات البحث العامة أكثر من القواعد الأكاديمية، وصرح فقط 10.4% أنه متمكن جداً من ذلك.

وفي سؤال آخر يتعلق بمدى سهولة حصول الباحثين على المعلومات التي يحتاجونها، أوضح 47.8% من أفراد العينة أن مستوى السهولة يُصنّف في حدود "المتوسط"، وهو ما يعكس أن النفاذ إلى المعلومة لا يزال يواجه بعض العراقيل، سواء كانت تقنية أو تنظيمية أو مرتبطة بطبيعة الموارد المتاحة، كما صرح 44.3% من أفراد العينة أنهم يستغرقون ساعات في الحصول على المصادر المطلوبة لبحوثهم، بينما أشار 31.3% منهم إلى أن الأمر قد يمتد إلى أسابيع.

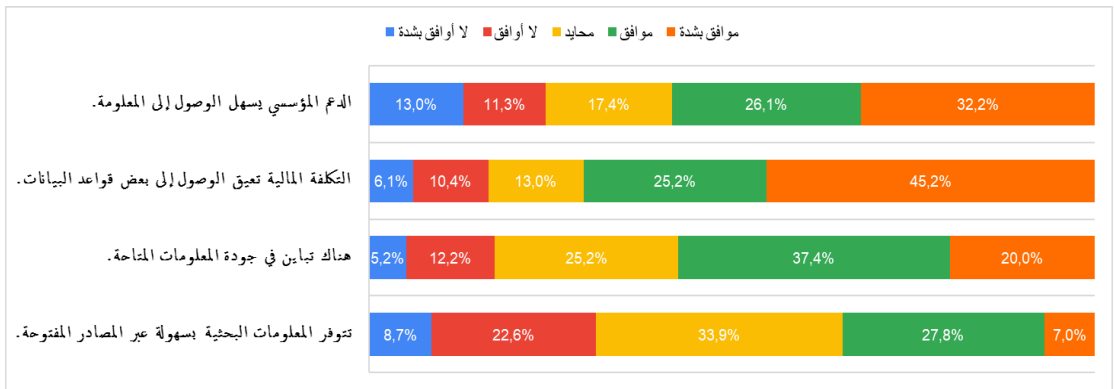
كشفت نتائج الاستبيان عن وجود تباين واضح في آراء العينة اتجاه قضايا الوصول إلى المعلومات البحثية، بالنسبة لسهولة الوصول عبر المصادر المفتوحة، أظهرت النتائج انقساماً ملحوظاً، حيث أفاد 31.3% من المستجوبين برأي سلبي (لا أوافق بشدة/لا أوافق)، بينما أبدى 34.8% موقفاً إيجابياً (موافق/موافق بشدة)، في حين وقف 33.9% على الحياد. هذا التوزيع المتقارب يشير إلى عدم وجود إجماع واضح حول هذا الموضوع. أنظر الشكل 2

فيما يتعلق بتباين جودة المعلومات المتاحة، سجلت العبارة أعلى نسبة موافقة إيجابية، حيث أيدها 57.4% من المبحوثين (موافق/موافق بشدة)، بينما عارضها 17.4% فقط، بينما ظل 25.2% محايدين. هذه النسب توضح إدراكاً واسعاً لتفاوت جودة

المحتوى المتاح عبر المصادر المفتوحة، والذي يطرح بدوره إشكالية الموثوقية بين الباحثين لهذا النوع من المصادر. أنظر الشكل 2

بشأن عائق التكلفة المالية، اتفقت الآراء بشكل واضح حول التأثير السلبي للتكلفة، حيث وافق 70.4% من العينة (موافق/موافق بشدة) على أن التكلفة تشكل عائقاً، بينما عارض هذه الفكرة 16.5% فقط (لا أوافق بشدة/لا أوافق)، مما يجعل هذه القضية الأكثر إجماعاً بين المحاور المطروحة. أنظر الشكل 2

الشكل 2: آراء المبحوثين حول الوصول إلى المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

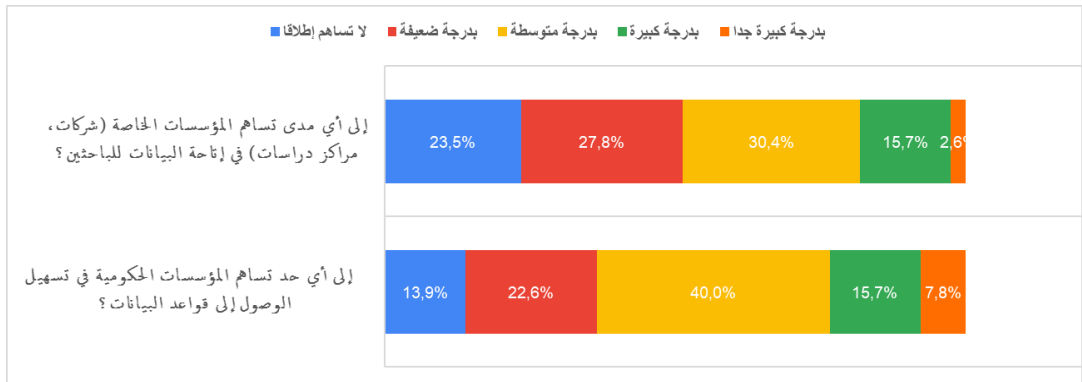
أخيراً، حول دور الدعم المؤسسي، أظهرت النتائج اتجاهها عاماً إيجابياً مع وجود تحفظات، حيث وافق 58.3% من المبحوثين على أهمية الدعم المؤسسي، بينما عبر 24.3% عن رأي سلبي (لا أوافق بشدة/لا أوافق)، وأبدا 17.4% منهم الحياد. هذه النسب تشير إلى اعتراف بأهمية الدعم المؤسسي مع احتمالية وجود تفاوت في تجارب المستفيدين من هذه الخدمات، وقد أشرنا إلى هذا سابقاً في المصادر المستخدمة من قبل الباحثين، بحيث لم يتم ذكر منصة SNDL إلا مرة واحدة من قبل أحد المبحوثين، حيث تمثل هذه المنصة شكل من أشكال الدعم المؤسسي. أنظر الشكل 2

2.2.6 دور المؤسسات وقواعد البيانات:

كشفت النتائج عن وجود تباين واضحة في تصورات أفراد العينة لدور المؤسسات الحكومية، مقابل المؤسسات الخاصة في تسهيل الوصول إلى قواعد البيانات وإتاحة المعلومات للباحثين، وذلك على النحو التالي:

بالنسبة لدور المؤسسات الحكومية، أظهرت الآراء توزيعاً أقرب إلى الاعتدال، حيث رأى 40% من المستجيبين أن مساهمة هذه المؤسسات هي بدرجة متوسطة، مما يجعل هذا الخيار الأكثر تمثيلاً للرأي السائد، كما أشار 23.5% من المشاركين إلى أن المساهمة تكون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً، بينما اعتقد 36.5% أنها ضعيفة أو غير موجودة إطلاقاً، ما يعكس أن دور المؤسسات الحكومية موجود لكن ليس بالقدر الكافي. أنظر الشكل 3

الشكل 3: آراء المبحوثين حول دور المؤسسات وقواعد البيانات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

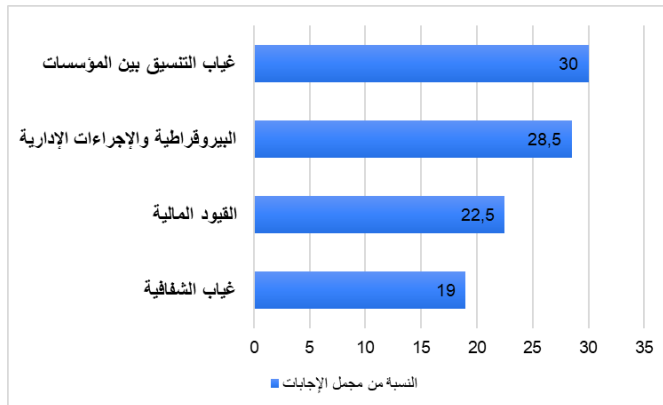
أما بالنسبة لدور المؤسسات الخاصة، فقد اتسمت الآراء بنظرة أكثر تشاؤماً، حيث ذكر 51.3% من العينة أن مساهمة هذه المؤسسات تتراوح بين عدم المساهمة إطلاقاً والمساهمة بدرجة ضعيفة، وهي نسبة تتجاوز نصف المستجوبين. في المقابل، لم يزد عدد من يرون أن مساهمتها بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً عن 18.3%، بينما اختار 30.4% الدرجة

المتوسطة، يمكن القول أن المؤسسات الخاصة أقل انفتاح على مشاركة البيانات مقارنة مع القطاع العام أو الحكومي. أنظر الشكل 3.

كشف الاستبيان عن آراء المستجوبين حول أبرز التحديات التي تعترض تعاملهم مع قواعد البيانات المؤسسية، حيث اقترحنا أربع عقبات رئيسية فجاءت النسب بتوزيعات متباينة:

احتلت مشكلة غياب التنسيق بين المؤسسات المرتبة الأولى بنسبة بلغت 30%، مما يشير إلى العديد من المستجوبين يرون أن انعزال المؤسسات عن بعضها وعدم تكامل أنظمتها يشكل عائقاً حاسماً يعيق الاستفادة المثلى من البيانات. أنظر الشكل 4

الشكل 4: آراء المبحوثين حول العقبات التي تواجههم عند التعامل مع قواعد البيانات المؤسسية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

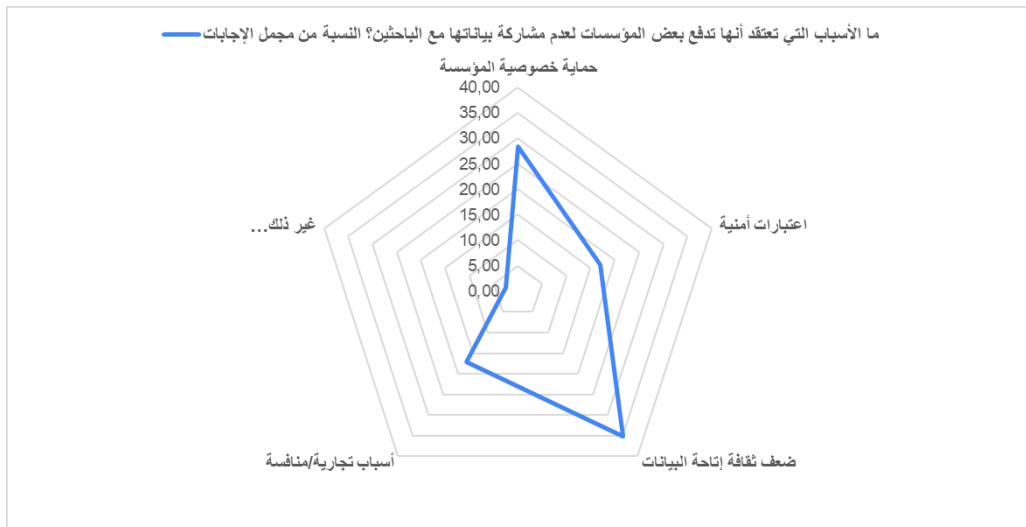
جاءت البيروقراطية والإجراءات الإدارية في المرتبة الثانية بنسبة 28.5%، حيث شكلت التعقيدات الإدارية وكثرة الإجراءات، عائقاً كبيراً أمام كفاءة الوصول إلى البيانات بالنسبة لأكثر من ربع المستجوبين، بينما العقبات المالية والشفافية تشكل معاً 41.5% من الإجابات، مما يبرز وجود تحدٍ مالي ومعلوماتي ملحوظ، وإن كان أقل تأثيراً من سابقه. أنظر الشكل 4

عند تحليل أسباب امتناع المؤسسات عن مشاركة بياناتها مع الباحثين، يظهر توزيع واضح للأهمية النسبية لهذه الأسباب من وجهة نظر المستجوبين. وقد بلغ إجمالي عدد الإجابات 205 إجابة، حيث سمح السؤال باختيار أكثر من سبب، مما يعكس تعدد العوامل التي يعتقدونها الباحثون.

ضعف ثقافة إتاحة البيانات، يُعد هذا السبب الأكثر بروزاً، حيث يمثل 35.12% من مجمل الإجابات، **حماية خصوصية المؤسسة** يحتل هذا السبب المرتبة الثانية، بنسبة 28.29% من مجمل الإجابات، جاء كلا السببين المواليين في مرتبة متساوية، اعتبارات أمنية وأسباب تجارية/منافسة، حيث يمثل كل منهما 17.07% من مجمل الإجابات. أنظر الشكل 5

من خلال تحليل النسب التي عبر عنها المستجوبين، يتضح أن العامل الثقافي (ضعف الثقافة) هو التحدي الأكبر الذي يُنظر إليه، يليه مباشرة مخاوف الخصوصية، بينما تأتي المخاوف الأمنية والتجارية كعوائق ثانوية، ولكنها لا تزال مؤثرة في نظر المبحوثين كأسباب محتملة لعدم مشاركة المؤسسات بياناتها.

الشكل 4: آراء المبحوثين حول الأسباب التي تدفع المؤسسات الى عدم مشاركة بياناتها مع الباحثين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

3.2.6 تقييم مستوى إتاحة المعلومة:

طلبنا من أفراد العينة التي تمثل ثلث من الأساتذة الجامعيين والباحثين، وطلبة الدكتوراه، تقييم مستوى إتاحة المعلومة في بيئته البحثية الحالية، بناءً على تحليل إجابات المستجوبين، يُلاحظ أن التقييم العام لمستوى إتاحة المعلومات في البيئة البحثية الحالية يميل نحو المستوى المتوسط بانزياح طفيف نحو الجانب السلبي، حيث بلغ متوسط التقييمات 2.53 على مقياس من 1 إلى 5 (حيث 1 = ضعيف جداً، 5 = ممتاز). يعتبر معدل الاجابات 2.53 قريب من فئة "متوسط" (التي تمثل القيمة 3)، لكنه لا يصل إليها، مما يدل على أن البيئة البحثية لا توفر إتاحة مريحة وسهلة للمعلومات، بل تواجه تحديات تُقلل من كفاءتها.

هذا المتوسط المنخفض نسبياً يتوافق مع نتائج الأسئلة السابقة التي أشارت إلى وجود عوائق مثل القيود المالية، البيروقراطية، وضعف التنسيق بين المؤسسات، مما يؤكد أن هذه التحديات تنعكس سلباً على التقييم العام.

4.2.6 إتاحة المعلومة وعلاقتها بالبحث العلمي:

يهدف الكشف عن طبيعة العلاقة السببية بين مؤشر إتاحة المعلومة وجوده وفعالية البحث العلمي، اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي يقوم على ربط متغيرين رئيسيين: متغير مستقل يمثل مستوى إتاحة المعلومات، ومتغير تابع يجسد فاعلية وأداء البحث العلمي. وقد جرى بنائهما على النحو التالي:

○ جميع الأسئلة تم قياسها على مقياس ليكرت خماسي (من 1 إلى 5)،

○ المتغير المركب (Composite Variable): قيمة كل من X و Y هي متوسط درجات

الفرد على جميع الأسئلة/المؤشرات المدرجة تحت ذلك المتغير. أنظر الجدول 2

للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression Analysis).

الجدول 2: المتغيرات والأسئلة المعتمدة في النموذج

المتغير	النوع	الأسئلة المستخدمة في بناء المتغير
إتاحة المعلومة	مستقل (X)	- تتوفر المعلومات البحثية بسهولة عبر المصادر المفتوحة. - هناك تباين في جودة المعلومات المتاحة. - التكلفة المالية تعيق الوصول إلى بعض قواعد البيانات. - الدعم المؤسسي يسهل الوصول إلى المعلومة. - إلى أي حد تساهم المؤسسات الحكومية في تسهيل الوصول إلى قواعد البيانات؟ - إلى أي مدى تساهم المؤسسات الخاصة (شركات، مراكز دراسات) في إتاحة البيانات للباحثين؟
فاعلية البحث العلمي	تابع (Y)	- إلى أي مدى تؤثر سهولة الحصول على المعلومة في جودة أبحاثك؟ - الوصول المفتوح يرفع من مستوى جودة الأبحاث. - نقص المعلومات يؤدي إلى تكرار الأبحاث بدلاً من التجديد. - الشراكة بين الجامعات والمؤسسات تسهل إنتاج المعرفة. - يساهم تحسين إتاحة المعلومات في زيادة حجم الإنتاج البحثي. - يساعد تحسين إتاحة المعلومات على تسريع إنجاز البحوث. - يرتبط تحسين إتاحة المعلومات بارتفاع مستوى الرضا العام عن مخرجات البحث العلمي.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية

تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط:

جدول 3: ملخص نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير إتاحة المعلومات على فاعلية البحث العلمي.

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	القيمة الفائية	درجة الحرية	مستوى
	(R)	(R ²)	(F)	(DF)	الدلالة (P)
1	0.513	0.264	40.46	113-1	< 0.001

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية ومخرجات برنامج spss v25

كشفت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عن وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية عالية جداً بين متغير إتاحة المعلومات والمتغير التابع المتمثل في فاعلية البحث العلمي. حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig/F) بلغت $p < 0.001$ ، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعياري ($\alpha = 0.05$)، مما يؤكد أن هذه

العلاقة حقيقية وليست وليدة الصدفة، وأن النموذج الإحصائي المستخدم ذو مصداقية عالية.

وبالنظر إلى قوة وتفسير هذه العلاقة، بلغ معامل الارتباط (R) قيمة 0.51، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية متوسطة القوة وموجبة بين المتغيرين. كما بين معامل التحديد (R^2) أن متغير إتاحة المعلومات يفسر لوحده ما نسبته 26% من التباين الحاصل في فاعلية البحث العلمي. هذه النسبة تُعتبر ذات تأثير مقبول ومساهمة معنوية في تعزيز الفاعلية البحثية، بينما تعزى النسبة المتبقية (74%) إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج الحالي. وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج فرضية الدراسة الأساسية القائلة بأن تحسين بيئة إتاحة المعلومات يساهم بشكل فعال وإيجابي في رفع مستوى أداء البحث العلمي وجودته.

7. الخاتمة:

في الختام، تمثل هذه الدراسة محاولة لقياس مستوى مؤشر إتاحة المعلومة، وفهم طبيعة العلاقة السببية بين إتاحة المعلومات وفاعلية البحث العلمي، وقد أسفرت التحليلات الإحصائية عن نتائج دالة إحصائياً تؤكد وجود أثر إيجابي واضح لسياسات الإتاحة على جودة المخرجات البحثية، حيث تفسر وحدها ما يقارب 26% من التباين في فاعلية البحث. وتكشف النتائج أن المشكلات التنظيمية والمؤسسية (كنقص التنسيق والبيروقراطية) تمثل التحدي الأكبر أمام الباحثين، بينما تأتي المشكلات المالية والشفافية كعقبات ثانوية نسبياً.

وعلى ضوء هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات مزدوجة تركز من جهة على معالجة العوائق الهيكلية عبر تعزيز التنسيق بين المؤسسات وتبسيط الإجراءات، ومن جهة أخرى على تعزيز ثقافة المشاركة وبناء أطر تنظيمية واضحة لمعالجة مخاوف الخصوصية والأمان. كما ينبغي على صانعي السياسات اعتبار هذه النتائج مؤشراً يدعو إلى مراجعة شاملة لسياسات إتاحة المعلومات، مع التركيز على تخفيف العوائق المالية والإدارية وتعزيز الشفافية. وأخيراً، تفتح هذه الدراسة الباب أمام بحوث مستقبلية تستكشف العوامل

الأخرى المؤثرة (كالجوانب التقنية والبشرية) لتعميق فهم الآليات التي تتحقق من خلالها هذه العلاقة.

8. قائمة المراجع:

1. BRYMAN, A. (2016). *Social Research Methods* (éd. 5e). UNITED KINGDOM: Oxford University Press. Récupéré sur https://books.google.dz/books/about/Social_Research_Methods.html?id=N2zQCgAAQBAJ&redir_esc=y
2. Centre for Law and Democracy; Access Info Europe. (2021, 12 31). *RTI Rating*. Récupéré sur RTI Rating: <https://www.rti-rating.org>
3. Etzkowitz a, H., & Leydesdorff b, L. (2000, 02 1). The dynamics of innovation: from National Systems and "Mode 2" to a Triple Helix of university–industry–government relations. (ScienceDirect, Éd.) *Research Policy*, 29(02), pp. 109-123. doi:[https://doi.org/10.1016/S0048-7333\(99\)00055-4](https://doi.org/10.1016/S0048-7333(99)00055-4)
4. International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA). (2024). *Development and Access to Information (DA2I) Report*. Netherlands: International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA). Récupéré sur <https://www.ifla.org/da2i/>
5. Nature Index. (2024). *Nature Index Annual Tables 2024*. United Kingdom: Springer Nature. Récupéré sur <https://www.nature.com/nature-index/annual-tables/2024>
6. Nonaka, I., & Takeuchi, H. (1995). *The Knowledge-Creating Company*. United Kingdom: Oxford University Press. Récupéré sur https://books.google.dz/books/about/The_Knowledge_creating_Company.html?hl=de&id=B-qxrPaU1-MC&redir_esc=y
7. Piwowar, H. A., & Vision, T. J. (2013, 10 01). Data reuse and the open data citation advantage. *PeerJ – Life and Environment*. Récupéré sur <https://doi.org/10.7717/peerj.175>
8. UNESCO. (2021). *UNESCO Recommendation on Open Science*. French: UNESCO Publishing. Récupéré sur <https://doi.org/10.54677/FEDT9440>
9. ر.ع.، ا.، (2020). جوان 30. (معوقات إتاحة المعلومات في ظل معايير حجب وإتاحة المعلومات للباحثين في مجال البيئة. *مجلة العلوم البيئية* Récupéré sur https://jes.journals.ekb.eg/article_164385_17adba3098eb4e459c1fb2499f60c0f5.pdf